دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة سياسيا

(دراسة مطبقة على الجمعيات الحقوقية بمحافظة الشرقية)

إعداد

الدكتـــورة
وسام عبد الصادق محمد أبو الفتوح
مدرس مجالات الخدمة الاجتماعية
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

حظيت منظمات المجتمع المدني بأهمية كبيرة ودور متميز ومسئولية اجتماعية تجاه القضايا المجتمعية التي عجزت الدول عن مواجهتها ، مما ألقى على عاتقها مسئولية التصدي للمشكلات المتصلة بتنمية المجتمع، من حيث أنها الأسرع تحركاً ودافعية ومبادرة لاعتمادها على التطوع، وعدم تقيدها بالبيروقراطية الحكومية ، بالإضافة إلى تأييد مؤسساتها وأعضائها لما تحقق من أهداف وإنجازات.

ويقترن مفهوم المجتمع المدني بأنشطة جماعية هادفة ، تقوم بها كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية التي تعمل وتساهم في مجالات متعددة بعيدة عن سلطة الدولة ولتحقيق أهداف محددة منها ما هو سياسي : كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي مثل: الأحزاب السياسية وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها ما هو نقابي مثل: النقابات العمالية والمهنية والمعنية بالمطالبة بحقوق العمال ومصالح أعضائها وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والمهني ، ومنها ما هو ثقافى، والمهتم بنشر الوعي الثقافي وحفظ التراث الثقافي ويتمثل في اتحادات الكتاب والمثقفين، ومنها ما هو اجتماعي والذي يشارك في الارتقاء بالعمل الاجتماعي في شتى صوره وتحقيق تنمية المجتمع مثل: الجمعيات الأهلية ، واتحادات ومنظمات رجال الأعمال ، والجمعيات الخيرية .....وغيرها[1].

وعلي الرغم من اختلاف ماهية منظمات المجتمع المدني تختلف المسميات من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى، سواء من حيث المسمى أو الأهمية أو الأهداف التي تسعى إليها، فنجد مصطلحات المنظمات غير الحكومية (Ngo) أكثر قبولا في المنظمات الدولية، ونجد المجتمع الأمريكي

يأخذ بمصطلحات المنظمات التطوعية الخاصة (P. V. O) أما في دول العالم الثالث (أمريكا اللاتينية) يشيع استخدام اصطلاح التنمية غير الحكومية ، وفى أفريقيا نجد مصطلح التنمية التطوعية، وفى مصر يغلب مفهوم الجمعيات الأهلية أو منظمات الرعاية الاجتماعية، إلا أنها جميعها تتفق في اهتمامها بالمواطن وإشباع احتياجاته المختلفة، والدفاع عن مصالح الفئات المشارك فيها تحقيق التنمية، والتطوير المجتمعي....وغيرها.(٢)

وتعد الجمعيات الأهلية – كمصطلح محوري في مصر– من أهم منظمات المجتمع المدني التي تسهم في إشباع تلك الحاجات و مواجهة ما يترتب عليها من مشكلات حياتية(اقتصادية واجتماعية وسياسية....وغير ذلك).

لذلك أصبحت شريكاً فعالاً للدولة ويقع عليها العبء الأكبر في إعادة تشكيل الأحوال الداخلية للمجتمع وإيجاد الحلول للقضايا والمشكلات المتنوعة التي فرضتها التغيرات الداخلية التي لحقت بالمجتمع المصري في الآونة الأخيرة.

وتشير الإحصائيات حتي عام ٢٠١٣ إلي ارتفاع عدد الجمعيات الأهلية في مصر في العشرين سنه الأخيرة، حيث كان عددها حتى ١٩٩٣ حوالي (١٣٢٣٩) ثلاث عشرة ألف ومائتين وتسع وثلاثين، ثم ارتفع في نهاية عام ١٩٩٩ إلى حوالي (١٦٠٠٠) ست عشرة ألف جمعية، ثم ارتفع في نهايه عام ٢٠٠٧إلى حوالي(٢١.٥٠٠) واحد وعشرون ألف وخمسمائة جمعية، وطبقا لآخر إحصائية في عام ٢٠١٤ ، بلغ عدد الجمعيات الأهلية حوالي(٤٣٠٠٠) ثلاثة وأربعون ألف جمعية تقريباً(٣) .

وتعمل تلك الجمعيات على تقديم خدمات صحية وتعليمية وثقافية، كما تزايد عدد الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال التنمية الشاملة، وهي جمعيات تتبنى رؤى تنموية شاملة تجمع بين التأهيل والتدريب والتعليم للفئات المستفيدة، وبين تقديم الخدمات ورفع المستوى الاقتصادي للمواطن، وهناك أيضاً تزايد في

عدد الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تحسين البيئة، ومواجهة الفقر، وتشغيل الشباب المتعطل وتطوير الأحياء والمناطق العشوائية وتحسين أحوال سكانها، وهناك جمعيات حقوقية تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان(٤).

ومن ثم فالجمعيات الأهلية تلعب دوراً متعاظماً في تنمية المجتمع وتهيئته لإحلال الديمقراطية،ويمكن تصنيفها إلي:(جمعيات رعائية- جمعيات تنموية – جمعيات دفاعية)، وتقوم جمعيات الرعاية غالبا على أساس الدافع الديني والقيمى، وتسعى لتقديم يد العون والمساعدة للفئات التي تحتاج لذلك، بينما تسعي جمعيات التنمية إلي مساعدة الفقراء على الاعتماد على أنفسهم من خلال تدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل بما يتناسب مع إمكاناتهم، وتسعي جمعيات الدفاع(الحقوقية) أو "منظمات التغيير" إلي التأثير في عملية صنع السياسات العامة والرأي العام لصالح الفئات المهمشة من خلال الدفاع عن قضايا المرأة والطفل... وغيرها.

ويعد الدور الدفاعي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية من الأدوار المستحدثة على نشاط الجمعيات الأهلية المحلية خلال السنوات الماضية، وارتبط ذلك بالتحول السياسي والاقتصادي، حيث كان للمتغيرات العالمية دور بارز في ميلاد هذا النمط من الجمعيات الحقوقية (الدفاعية)، وتقوم هذه الجمعيات بمجموعة من الأدوار تستهدف رعاية مصالح بعض الفئات المهمشة في المجتمع(٥)، كما تسعى إلى تهيئة السبل لبعض فئات المجتمع مثل: (الفقراء – الضعفاء – المعوقين – الأطفال – المرأة) الذين لا يمكنهم الحصول على حقوقهم إلا بوجود مساعد لهم يتولى الدفاع عنهم، وهكذا تكون الجمعيات الأهلية هي المدافع عنهم وعن حقوقهم، وذلك بما تقوم به من أنشطة ترعى مصالحهم وحقوقهم وتمنحهم خدمات لا يمكن الحصول عليها من المجتمع الخارجي(٦).

وبالرغم من تجاوب الجمعيات الأهلية الحقوقية التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر مع المسئوليات الملقاة على كاهلها، والتزايد الملحوظ في أعدادها وأنشطتها المختلفة خاصة في أعقاب الثورة المصرية في(٢٥ يناير-٣٠يونية)؛ إلا أنها لا زالت لا تقوم بدورها الفعال والمنشود في برامج الدفاع عن حقوق المرأة وتمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

والمرأة كعنصر في المجتمع المصري يجب أن تتوفر لها كل الحقوق التي يتمتع بها الرجل وفقاً لقواعد العدالة والمساواة، فالتنمية الحقيقية والتحديث والديمقراطية لن تتحقق إلا بمشاركة المرأة التي تشكل (٥٠%) من المجتمع تقريباً وهو ما يتطلب رفع نسبة تمثيلها ومشاركتها في عملية التغيير على مختلف المستويات التشريعية والحزبية والتنفيذية....وغيرها(٧).

وقد أشارت الإحصائيات أن نسبة مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية والنيابية المصرية منخفضة للغاية حيث تبلغ نسبتها (٢%) بالمقارنة بدول أخرى تصل إلى خمسة عشر ضعفاً من مشاركة المرأة فيها، علي الرغم من تضاعف أعداد النساء المقيدات في جداول الانتخابات أكثر من مرتين خلال الفترة من ١٩٧٥م-١٩٨٦م،من (١.٦) مليون مقيدة في سنة ١٩٧٥ إلى (٣.٦) مليون مقيدة في سنة ١٩٨٦م، ثم تضاعف العدد حوالي مرتين ونصف خلال الفترة من سنة ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠٠م، من (٣.٦) مليون مقيدة في سنة ١٩٨٦ إلى (٨.٨) مليون مقيدة في سنة ٢٠٠٠م، ثم تضاعف العدد حوالي مرتين خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠م، من (٨.٨) مليون مقيدة في سنة ٢٠٠٠ إلى (١٦.٧) مليون مقيدة في سنة ٢٠١٠م(٨).

إلا أن تراجع التمثيل السياسي للمرأة في السنوات الأخيرة ووصول نسبة المرأة إلى ٨.١% من أعضاء البرلمان المصري بعد مرور ما يقرب من ٥٠ عاما على إعطاء المرأة المصرية حق الانتخاب والترشيح -المرأة المصرية هي أول امرأة في المنطقة العربية تحصل على هذا الحق- إذ أن المرأة في آخر انتخابات

تشريعية أجريت عام ٢٠٠٥، حصلت على ثمانية مقاعد من مجموع ٤٥٤ مقعدا بمجلس الشعب، ثلاثة منهن حصلن على مقاعدهن بالانتخاب بينما شغلت خمسة منهن مقاعدهن بالتعيين كل ذلك أدى إلى لجوء عدد من المدافعين عن حقوق المرأة والمثقفين والحزبيين إلى الدعوة إلى اللجوء إلى نظام الكوتا.

ويطرح الكثير من منظري السياسة العديد من التساؤلات حول أوضاع المرأة المصرية عامة ووضعها على الخريطة السياسية خاصة ،وهل عجزت المرأة المصرية على أن تثبت كفاءتها للحد الذي جعلنا نلجأ للكوتا كحل أخير، ورغم أن الكوتا قد يكون حل جيد وفعال لكنه ليس حلا مثاليا(٩).

ومن ثم أصبحت هناك حاجة ملحة من قبل كل المعنيين بشئون المرأة للعمل علي إيجاد وسائل وطرق لتدعيم المرأة وتمكينها سياسياً سواء من خلال المشاركة الايجابية في الإدلاء بصوتها الانتخابي أو الترشح في الانتخابات المختلفة، وهي تعلم أن جنسها لن يلعب دورا إيجابياً أو سلبياً في عملية اختيارها وأن برنامجها الانتخابي الجيد فقط هو الذي سيكون جواز سفر للوصول إلى أصوات الناخبين في أي مكان.

وتسعى مهنة الخدمة الاجتماعية إلى مساعدة الناس على اكتساب مقدرة متزايدة لحل ما يقابلهم من مشكلات، والعمل على تعريفهم بالمؤسسات الموجودة بالمجتمع والتي يمكن من خلالها الحصول على المساعدة المناسبة لهم وكذلك مساعدة المنظمات "المؤسسات" حتى تتمكن من تأدية وظائفها على الوجه المطلوب، ولكي يتمكن أفراد المجتمع من مواجهة مشكلاتهم تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية على الآتي :

- مساعدة أفراد المجتمع على اكتساب مهارات سلوكية تجعلهم أكثر اعتمادا على أنفسهم في حل مشكلاتهم.
- تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات التي تمكنهم من التوصل إلى مصادر الخدمات ومطالبة المسئولين إذا تعذر استفادتهم من هذه الخدمات .

- إيجاد مؤسسات تضم الجماعات المحتاجة حتى تكون أكثر قدرة على التحرك لتحقيق مطالبها .
- مساعدة المؤسسات نفسها على تنظيم نفسها داخليا لتقديم خدمة أحسن لأفراد المجتمع .[١٠]

وتعد الجمعيات الأهلية بصفة عامة، وجمعيات حقوق الإنسان بصفة خاصة- في ظل ظروفنا المجتمعية الراهنة- هي الأجدر بتحمل تلك المسئولية من خلال إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والتي تحد من مشاركة المرأة سياسياً، وهناك العديد من البحوث والدراسات العربية والأجنبية التي أكدت علي ذلك سواء بشكل مباشر أو غير، ويمكن طرح الرؤى المختلفة لتلك الدراسات **علي النحو الآتي:**

استهدفت دراسة(منال فاروق: ٢٠٠١ م)[١١]: وصف وتحليل سياسات الجمعيات الأهلية ،وتأثير سياسات الجمعيات الأهلية الموجهة لتمكين المرأة على الأسرة والمجتمع، وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن السياسات والبرامج تحتاج إلي تخطيط وتنظيم وأن تكون مناسبة لاحتياجات المرأة وأن تنبع من واقع المجتمع، وترعي احتياجات وظروف الأسرة وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات واضحة تساهم في تمكين المرأة ، وذلك لدعم الدور التنموي للمنظمات الأهلية وتشجيع المرأة والمساهمة الفعالة والتدريب المخطط لتمكينها من ممارسة كافة حقوقها.

وأشارت نتائج دراسة (Helmstetter, Peterson -2001)[١٢] إلي أهمية الاهتمام السياسي، والمعرفة السياسية، وبصفة خاصة التعليم في مجال تنمية أيديولوجية الكفاءة السياسية، وقد أوضحت أيضاً الأهمية غير المباشرة لتأثير الجنس والنوع والعرقيات على المشاركة السياسية للمرأة الريفية.

وتوصلت نتائج دراسة(Fallon-Kathleen-Maria–2002) [١٣] إلي أن العملية الانتخابية وسيلة لتعبئة النساء وأجرت محاولة لتعبئة النساء للمشاركة في الانتخابات وظهرت نتيجتها مؤثرة على السلوك السياسي للنساء.

أوضحت نتائج دراسة (منال طلعت محمود: ٢٠٠٤) [١٤]أن أهم آليات الجمعيات في تمكين المرأة هو: الاهتمام ببرامج التثقيف السياسي والديني وربطها بقضايا المجتمع وتدعيم وسائل الاتصال المسموعة والمرئية مع وضع خطة شاملة لتنمية المرأة في إطار تصور شامل لاحتياجات المجتمع وأهدافه.

وتوصلت نتائج دراسة (هدي توفيق سليمان: ٢٠٠٤م) [١٥]إلى وضع تصور مقترح يهدف إلي مساعدة الجمعيات النسائية للقيام بمسئولية تمكين المرأة من المشاركة من خلال دراسة احتياجات المرأة ووضع البرامج لإشباعها مع زيادة العضوية واستخدام برامج متطورة تدعو إلي أن المرأة شريك أساسي في التنمية مع العمل علي إيجاد روابط وعلاقات بين الجمعيات الأخرى والهيئات المهتمة بالمرأة .

وأبرزت نتائج دراسة(محمد محمود سرحان: ٢٠٠٥) [١٦]أن دور جمعيات تنمية المجتمع يتضح في: توسيع وتعميق قاعدة المشاركة الجماهيرية وتمكين الأهالي من المشاركة في الأمور التي تتصل بأوضاعهم مع إرساء قيم المساواة والعدل الاجتماعي والديمقراطي .

واستهدفت دراسة(عطيات أحمد إبراهيم:٢٠٠١م)[١٧] التعرف علي المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة العاملة، وتوصلت الدراسة إلي أن التنشئة الاجتماعية للمرأة العاملة لها دور مؤثر في المشاركة السياسية، عدم مساهمة وسائل الإعلام في إتاحة الفرص للتعرف علي البرامج الحزبية.

وكشفت نتائج دراسة (محمود محمود عرفان: ٢٠٠١ م) [١٨]: عن أثر استخدام إستراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية وحدوث إنجازات

معنويـــة ظهرت في زيادة مشاركة المرأة في المنظمـــات المحليـــة وزيـــادة إقبالهـــا على الاســـتفادة من مشروعات توليد الدخل وزيـــادة إســـهامها فـــي مواجهـــة المشـــكلات البيئية الموجودة بالمجتمع .

واستهدفت دراسة (Squires&Jones,2001)[١٩] التعرف على دور الأحزاب السياسية في دعم التمثيل السياسي للمرأة في البرلمـــان البريطـــاني، وكذلك التعرف على مدى تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية فـــي المشـــاركة السياسية للمرأة، وتوصلت الدراسة إلى قوة تأثير العوامل الثقافية والاجتماعيـــة في دفع المرأة للتمثيل السياسي ، وكذلك إلى انخفاض التمثيل السياسي للمـــرأة عند تطبيق نظام الأغلبية المطلقة في الانتخابات، وان أفضل الـــنظم بالنســـبة للمشاركة السياسية للنساء هي نظام التمثيل النسبي والدوائر متعددة النواب.

حاولت دراسة (Panczer,2002)[٢٠]التعرف على المنظورات النسائية في حل مشكلات السياسات الحكومية، وتوصـــلت الدراســـة إلـــى أن تمثيـــل المنظورات النسائية في الهيئات التشريعية ذو دلاله، لأن النائبات لديهن جداول أعمال نسائي متقدم وخبرات خاصة بمشكلات السياسات الحكومية.

استهدفت دراسة(كوثر قناوى: ٢٠٠٣م) [٢١] التعرف على مدى تدعيم المشاركة السياسية لدى المرأة في المناطق العشوائية، وقـــد توصـــلت نتـــائج الدراسة إلى أن معظم المبحوثات ليس لديهن بطاقات انتخابيـــه ولـــم يرشـــحن أنفسهن في أي انتخابات من قبل ، كما توصلت إلى من أهم العوائق التي تحـــد من المشاركة السياسية للمرأة هي : العادات والتقاليد، الأسرة ، والأمية، كمـــا أظهرت النتائج عدم وجود دور لجمعيات تنميه المجتمع أو الشئون الاجتماعية في تنميه الوعي بالمشاركة السياسية لدى المرأة .

سعت دراسة (ثروت الديب: ٢٠٠٤م) [٢٢] إلـــي التعـــرف علـــى دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل مشاركه المرأة الريفية في الحيـــاة العامـــة والسياسية، وقد توصلت الدراسة إلى غياب المرأة الريفية عن المشاركة الفاعلة

في الحياة العامة والسياسية، كما توصلت النتائج ضعف وغياب تمثيل المرأة في عضويه مجلس إدارة الجمعيات الأهلية ، وقد أرجعت الدراسة ضعف مشاركتهن السياسية إلى غياب الوعي بأهمية هذه المشاركة، والعادات والتقاليد.

استهدفت دراسة (Susan, Gaska,2004)[٢٣] تحديد آليات تدريب النساء علي المدنية والمشاركة السياسية، أكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة قوية بين البرنامج التدريبي السياسي للنساء وزيادة الكفاءة السياسية لديهن وقدرتهن على الاشتراك في تكوين المنظمات التطوعية، والمشاركة في عمل اللافتات مما ينعكس على التطورات السياسية في المجتمع والنشاط السياسي والتي تمثل نمواً لرأس المال الاجتماعي في المجتمع.

استهدفت دراسة(إبراهيم أبو الحسن: ٢٠٠٦) [٢٤] تحديد العوائق الثقافية والاجتماعية والسياسية والانتخابية التي تحد من التمثيل السياسي للمرأة المصرية، وكذلك تحديد عوامل بناء رأس المال الاجتماعي لزيادة التمثيل السياسي للمرأة المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم العوائق التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة تتمثل في: وضع المجتمع النساء في مرتبه أدنى من الرجل، رؤية البعض أن العمل السياسي للمرأة منافي للتقاليد، ضعف مشاركه النساء بمنظمات المجتمع، ضعف وعى النساء بحقوقهن، عدم توافر الأموال اللازمة للحملة الانتخابية لدى النساء، عدم شغل النساء للوظائف القيادية ،قله المؤسسات العاملة لدعم المشاركة السياسية للمرأة.

حاولت دراسة(ليلى عبد الوهاب: ٢٠٠٦) [٢٥] التعرف على الدور الفعلي الذي يلعبه الحزب الوطني الديمقراطي في دعم المشاركة السياسية للقيادات النسائية،.وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الحزب لا يؤدى دور فعال في نشر الوعي السياسي لدى المرأة، وذلك لان برامج الحزب لا تساعد على زيادة وعى المرأة بكيفية ممارسه حقوقها السياسية والاجتماعية أو الحصول عليها.

واستهدفت دراسة(نجلاء يوسف قنديل:٢٠١٠م) [٢٦] الكشف عن العلاقة بين التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، وتمكين الفتاة الجامعية سياسياً، وتوصلت نتائج الدراسة إلي إثبات صحة الفرض الرئيس والذي مؤداه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، وتمكين الفتاة الجامعية سياسياً، وذلك من خلال تنمية الوعي السياسي وزيادة المشاركة السياسية لها.

كما استهدفت دراسة (عماد الدين عبد الحي شلبي:٢٠١٣م) [٢٧] تحديد الدور التخطيطي للأخصائيين الاجتماعيين لتنمية الوعي السياسي للمرأة، وتوصلت نتائج الدراسة إلي تدني مستوي الدور التخطيطي للأخصائي الاجتماعي في إعداد وتنفيذ خطط وبرامج تنمية الوعي السياسي للمرأة، كما كشفت النتائج عن بعض الصعوبات التي تواجه العملية التخطيطية المرتبطة بتنمية الوعي السياسي للمرأة،وتتمثل: ضعف تمويل البرامج الخاصة بتنمية الوعي السياسي للمرأة، ضعف إقبال المرأة على برامج تنمية الوعي السياسي، عدم مناسبة البرامج المعدة لتنمية الوعي السياسي لاحتياجات المرأة، عدم وجود سياسة واضحة تتصل بتنمية الوعي السياسي للمرأة.

وبعد استعراض الدراسات والبحوث السابقة، يتضح الأتي: بعض الدراسات السابقة كشفت عن انخفاض أشكال المشاركة السياسية لدى النساء، ضعف إقبال المرأة على برامج تنمية الوعي السياسي، عدم مناسبة البرامج المعدة لتنمية الوعي السياسي لاحتياجات المرأة، كما أظهرت بعض الدراسات السابقة أهمية الاهتمام بقضية التمكين السياسي للمرأة بشكل عام وضرورة تزويدها بالمعارف السياسية، وإكسابها الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة في العمل السياسي سواء من خلال مشاركتها التطوعية في الجمعيات الأهلية أو الحرص على التصويت في الانتخابات والحرص على الترشيح في المجالس النيابية والتشريعية والنقابية

أو الحرص على حضور الاجتماعات والندوات، أو الحرص على إبداء الرأي في بعض قضايا المجتمع، **وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي: " دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة سياسياً "**

ثانياً: أهداف الدراسة:

الهدف الأول: تحديد دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة سياسيا.

ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية:

- تحديد دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة بالمعارف السياسية.
- تحديد دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة.
- تحديد دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة من المشاركة السياسية.

الهدف الثاني: الوقوف علي الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة سياسياً.

الهدف الثالث: وضع إطار تصوري لتفعيل دور الجمعيات الأهلية (الحقوقية) في تمكين المرأة سياسيا.

ثالثا: تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة سياسيا؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

- ما دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة بالمعارف السياسية.؟
- ما دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة؟
- ما دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة من المشاركة السياسية؟

التساؤل الثاني: ما الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة سياسياً؟

رابعاً: المفاهيم والإطار النظري:

(أ) المفاهيم:

اعتمدت الدراسة على بعض المفاهيم الهامة ذات الصلة بموضوعها وهى:

١- مفهوم الدور:

يعرف الدور بأنه"جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع فعلا من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعا اجتماعية معينة فى مواقف معينة"(٢٨).

كما يعرف الدور بأنه: " مجموعة من التصرفات والحقوق والواجبات التي تظهر من خلال المواقف الاجتماعية، وهو السلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل مكانة ومركز اجتماعي.

ويعرف الدور في هذه الدراسة بأنة" مجموعة الأفعال والواجبات التي تقوم بها الجمعيات الحقوقية لتمكين المرأة سياسيا".

٢- مفهوم الجمعيات الاهلية:

يشير القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ لتعريف الجمعيات الأهلية بأنها "جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتباريين بغرض غير الحصول على الربح المادي، وتنشأ لتخصيص مال لمدة غير معينة لعمل ذي صفة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنية أو لأي عمل آخر من أعمال البر والرعاية الاجتماعية أو النفع العام دون قصد ربح مادي(٢٩).

ويعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية على أنها: "منظمات أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية معينة وليس بغرض الحصول على الربح، ويضم هذا المصطلح من الناحية العملية المؤسسات التي تدعم مالياً من الحكومة، وهي

عادة مؤسسات خاصة واجتماعية وتطوعية، بشرط ألا يكون لها هدف أساسي هو الحصول على الربح "[٣٠].

ويعرفها معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية بأنها: " الجمعيات التي لا ترمى إلى الربح ولها لوائحها ونظمها الأساسية ومجلس إدارتها ولجانها وتأتى إيراداتها من الاشتراكات والهبات والتبرعات، وما قد تفرضه من رسوم مقابل ما تقدمه من خدمات "[٣١].

كما تعرف أيضاً بأنها: "" مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة سواء كان بشكل كامل أو نسبى، وتتسم أعمالها بالإنسانية والتعاونية أكثر من تميزها بسيادة القيم التجارية "[٣٢].

وتؤكد دائرة معارف الخدمة الاجتماعية على أن تلك المؤسسات " ذات وظائف متعددة وأهداف متنوعة ثقافية واجتماعية، وأنها قد تكون قومية أو محلية، كما أنها تساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية وتعتمد على العمالة التطوعية في وضع سياساتها وتنفيذ برامجها، وعادة أيضاً ما تعتمد في تمويلها على هبات المتطوع[٣٣].

ويمكن تعريف الجمعيات الأهلية فى الدراسة الراهنة بأنها: "تنظيم اجتماعي مؤسسي له صفة الرسمية، مسجل بوزارة التضامن الاجتماعي طبقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، يعمل على الدفاع عن حقوق المرأة في المجتمع، وتمكينها من الحصول علي حقوقها السياسية.

٣- مفهوم التمكين:

تختلف معاني التمكين باختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسة، ولا يمكن ترجمته بسهولة إلى كل الثقافات حيث يرتبط بمفاهيم متعددة ومختلفة، ويمكن تناوله في الآتي:

التمكين لغوياً: هو مصدر للفعل (مكَّن) ، وتدل مادة (م، ك، ن) في المعجم علي علو المكانة: ويقال مكن فلانا عند الناس أي عظم عندهم(٣٤)،ويقال:مَكَّنتُه من الشيء(تمكيناً) أي جعل لهُ عليهِ سلطانا وقدرة (فتمكن) منهُ وأستمكن عليه، أي قدر عليهِ(٣٥).

ويعرف Social Work Dictionary التمكين على أنه: عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والتنظيمات والمجتمعات علي زيادة قدرتها الشخصية والجماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستثمارها في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كما يستهدف التمكين تنمية مواطن القوي والمزايا الايجابية لديهم(٣٦).

كما يعرف موريل وميريدث (Murrell & Meredith, 2000)(٣٧) التمكين بأنه: العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي.

وينظر روبرت آدمز(Robert Adams,2003) إلي التمكين علي أنه: إستراتيجية تهدف إلي منح القوة للعملاء والقدرة علي السيطرة علي شئون حياتهم ومساعدتهم للوصول إلي الموارد المجتمعية التي يحتاجون إليها، وأيضا مساعدتهم في الحصول علي المعلومات وتنمية مهاراتهم وقدراتهم المطلوبة للاعتماد علي النفس ولتحقيق التغيير المنشود(٣٨).

كما يعرف التمكين على أنه: الحالة التي فيها الشخص يكون قادر على تغيير ظروفه الشخصية أو العوامل البيئية التي لها دور في المواقف الصعبة التي يعانى منها والتي تعوقه عن الحصول على الخدمات أو الموارد أو فرص الحياة التي يرغبها(٣٩).

أما التمكين السياسي فيعرف بأنه: عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات مؤسسية وقانونية، بهدف التغلب علي أشكال عدم المساواة وضمان

الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية(٤٠).

ويعرف التمكين السياسي للمرأة بأنه: توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية للمرأة، حتي تتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد من خلال الاعتماد علي النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل(٤١).

ويقصد بتمكين المرأة سياسيا في الدراسة الراهنة بأنه: مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الجمعيات الأهلية الحقوقية لتزويد المرأة بالمعارف السياسية، وتكوين اتجاهاتها السياسية، وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية.

(ب)الإطار النظري للدراسة:

١-نشأة مفهوم التمكين:

ظهر مفهوم التمكين وازدهر فى التسعينات من القرن العشرين، ويرتبط التمكين بالقوة والسلطة والصلاحيات ورأس المال الفكرى ، كما يرتبط بالمسئولية والمشاركة فى المعلومات والمعرفة وإمكانية الحصول عليها ،وفى سلطة اتخاذ القرارات والمسئولية الكاملة عن جودة ما يؤديه وما يقره، كما يعد فرصا للتأثير على مجريات الأمور فى نطاق محدد مع إعطاء مساحة وافية من حرية التصرف دون الرجوع للآخرين، ما يجعل للأداء معنى وقيمة وإطلاق الطاقات الكامنة والتحفيز الذاتى والمعنوى والمرونة والإبداع(٤٢) .

ومفهوم التمكين له جذور عميقة في الخدمة الاجتماعية. والذي تم بناؤه من خلال المنظرين في الثمانينات والتسعينات، وتحول مفهوم التمكين من المستوى والشكل الفلسفي إلى أطر ونماذج من الممارسة عام (١٩٩٠)، وممارسة التمكين في الخدمة الاجتماعية ليست بسبب نية أو رغبة الأخصائي الاجتماعي أو المؤسسة، ولكن تجسيدا لأهميته في تحقيق الأهداف الخاصة بالخدمة الاجتماعية والمؤسسات التي تعمل بها(٤٣).

وفى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية وظهور التمكين بها أصدر ساليبى أول كتاب عن منظور القوى strengths perspective في سنة ١٩٩٢، هذا المنظور الذي تم بناؤه للتركيز على قوى العميل أكثر من جوانب الضعف ولتحديد كيف يمكن تنمية وتعزيز جوانب القوة هذه، هذا المنظور تم رؤيته على أنه ممارسة تنظر إلى المستقبل أكثر من الماضي، ويطرح سؤال ما الحياة التي يريدها الشخص؟ أكثر من السؤال ما نوع الحياة التي كانت لديه؟[٤٤]،الأكثر من ذلك ينظر إلى تنمية الإنسان كعملية متعددة الأبعاد والجوانب، ومنذ عام ١٩٩٢ ومنظور القوى يستخدم بدرجة متزايدة في كل من تعليم الخدمة الاجتماعية وفى الممارسة المجتمعية على نطاق واسع.

وفي نفس الإطار تقدم نظرية الإرادة wellness theory منظور شامل لممارسة الخدمة الاجتماعية، وتركز على العوامل والجوانب الاجتماعية والنفسية والجسمية والروحية، في هذا الإطار من الممارسة تتم رؤية العميل على انه الخبير الذي يحدد مشكلته والممارس يشارك في تحديد الحلول، في هذا المدخل العملاء يتم تعليمهم أن يخلقوا بدائل جديدة، ومهارة الأخصائي الاجتماعي تركز على تشجيع العميل وربطه بالمصادر[٤٥].

و التمكين في العديد من الدراسات يعنى منح القوة بينما يركز فى الخدمة الاجتماعية على الطريقة او النظرية التى يمكن بها منح القوة للافراد ، ويعنى ذلك النظرية المرتبطة بكيفية مساعدة الناس على التحكم فى ظروفهم ، وبذلك يمكنهم تحقيق مصالحهم ولذلك يسعى المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية الى تحسين قدرات الناس.

٢- خصائص التمكين:

يتسم التمكين بمجموعة من السمات يمكن تناولها في الآتي:

- التمكين قوة وسلطة وتأثير يرتبط بالقدرات والامكانات .
- التمكين حرية وإبداع .

- التمكين هدف من أهداف رعاية ومقابلة الحاجات الانسانية.
- يتوقف التمكين على الاطار الثقافى والقيمى ورأس المال الاجتماعي في المجتمع .
- يرتبط التمكين بالمبادرة والجودة والمسئولية الكاملة فى الأداء .
- اقناع الذات والآخر بالقدرة على التمكين .
- وسيلة لتحقيق الاهداف المجتمعية ومؤشر لعائد التنمية والرعاية الانسانية
- وسيلة للعدالة ومحاربة الفساد، وزيادة الثقة والتضامن الاجتماعي(٤٦) .

٣- متصل التمكين:

للتمكين درجات يمكن تصوره على متصل متدرج فى أقصى درجاته التمكين الكامل ، الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بتعدد الفرص والخيارات والحرية الكاملة فى صنع كافة القرارات ، واختيار سبل تنفيذها ، والقدرات البشرية والانسانية على تحمل المسئولية الكاملة ، وحسن استخدام السلطة وصلاحيات أكثر للمباداة وأعرض نطاقا ومتفق عليها ، والتخلص من ممارسات الرجوع الكامل للاخرين الذين يقتنعون اقتناعا كاملاً بفلسفة التمكين الاجتماعى ، وأهميته ويدعم التمكين الكامل ثقافة وقيم اجتماعية مواتية .

الى مدى ودرجات أقل من ذلك تدريجيا الى أن نصل إلى غياب التمكين ، حيث لا يتاح الحرية فى اتخاذ القرارات واختيار سبل تنفيذها ، وعدم المسئولية الكاملة عليها ، وتتسلط المركزية ويغيب الاطار الفكرى الثقافى المدعم للتمكين وعد الاقتناع بفلسفة التمكين واهميته .

وتتوقف درجات التمكين على درجة اقتناع أفراد المجتمع بفلسفة التمكين من خلال اطار ثقافى وقيمى مدعم ، وما يتوفر لدى المرأة من قدرات تؤهلها لتحمل المسئولية وحسن استخدام السطة ، وسياسات الرعاية الاجتماعية للمرأة وجهود تحسين نوعية الحياة وبرامج الرفاة الاجتماعى ،

وجهود تغيير وبناء وإعادة بناء وتقوية رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.(٤٧)

٤- عناصر التمكين:

يستند التمكين علي مجموعة من العناصر وهي:

- تهيئة الحرية فى اختيار الطرق والاساليب التى تحقق الأهداف .
- تعزيز الثقة بالذات وتنمية القدرات والمهارات ، وتقدير القدرات والمهارات الذاتية فى انجاز وتحقيق الاهداف ، وكلما زادت القدرة المدركة زادت الثقة الذاتية والكفاءة فى الأداء .
- الادراك الواعى بالتأثير على المجريات والابعاد الجوهرية فى الموقف او المواقف المحددة .
- الطموح فعلى قدر الطموح تكون درجة التأهل للتمكين.
- الوصول للمعلومات .
- المشاركة.
- المحاسبية.
- القدرة التنظيمية المحلية.
- ويتطلب التمكين من الاخصائى الاجتماعى مهارات تتركز فى مهارات تحليل المشكلة ، مهارات الاتصال ، مهارات التفاعل، مهارات التقويم، مهارات تخطيطية ترتبط بتصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها .(٤٨)

٥- أهداف التمكين ومبادئه:

(أ) **الأهداف:** تتحدد أهداف التمكين في:

- تنمية القدرات (الافراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات) .
- تحقيق مزيد من العدالة والمساواة .
- بث الحرية ، ديمقراطية المشاركة ، والمرونة والابداع وتحمل المسئولية .

- تحسين نوعية الحياة والجودة .
- تدعيم روح التعاون وبناء الثقة بالنفس والقدرات والاخرين .
- التحكم فى الظروف والاوضاع والسيطرة عليها .
- ضمان فعالية الخدمات .

(ب) **مبادئ التمكين:** يعتمد التمكين على عدد من المبادئ العامة تتمثل في:المساعدة،الثقة والشفافية، المعرفة، التخطيط، التقويم، الترابط، الروح التعاونية والقدرة التنافسية، الحرية((٤٩).

٦-دور الجمعيات الأهلية الحقوقية في تمكين المرأة:

وفى سبيل تحقيق هذا الدور يجب على الجمعيات الأهلية القيام بالآتي(٥٠):

- أن تتيح فرصة المشاركة للمرأة في صنع القرارات الاجتماعية والسياسيةً.
- أن تستهدف إعادة تأهيل المرأة للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها، والقيام بمشروعات لتحسين نوعية الحياة أو توجيه البيئة ودعم برامج الإغاثة وإعادة التأهيل.
- أن تعمل على الوفاء باحتياجات المرأة، وحماية حقوقها، والدفاع عن حريتها في التعبير؛ والتصويت والمشاركة في الانتخابات.

خامساً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- **نوع الدراسة:** تنتمي تلك الدراسة إلي نمط الدراسات الوصفية التحليلية بهدف التعرف علي دور الجمعيات الاهلية الحقوقية في تمكين المرأة سياسياً.

٢- **المنهج المستخدم:** ارتباطا بالدراسة الوصفية من جهة وبأهداف الدراسة من جهة أخري اعتمدت الدراسة علي استخدام المسح الاجتماعي بالعينة.

٣- أدوات الدراسة:

استمارة استبيان: اتبعت الباحثة عدة خطوات لبناء وتصميم الاستمارة علي النحو الآتي:

- تحديد الإطار النظري للدراسة والإطلاع عليه.
- مراجعة الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع.
- تحديد محاور الاستمارة **كالتالي:**
  - بيانات أولية: وتتضمن خصائص عينة الدراسة.
  - دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة معرفياَ.
  - دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة مهارياَ.
  - دور الجمعيات الاهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة من المشاركة.
- تحديد الاستجابات الخاصة بكل محور.

الصدق والثبات

- **<u>الصـــــدق:</u>** استخدم الباحثة نوعين من الصدق، وهما الصدق الظاهري، والصدق الإحصائي:
- **<u>الصدق الظاهري:</u>**

وهو يتضمن نسب اتفاق المحكمين على أسئلة الاستمارة، حيث تم عرض الاستمارة على (١٠) أستاذاً من أساتذة الخدمة الاجتماعية، على أن يتم التحكيم في ضوء:

- مدى ارتباط العبارة بكل بعد من الأبعاد الأساسية.
- من حيث صياغة العبارة لغوياً.
- من حيث المضمون.

وبناء على ذلك تم حذف وتعديل وإضافة بعض الأسئلة والعبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن ٨٠ % بين السادة المحكمين وذلك من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف}} \times ١٠٠$$

وفى النهاية تم وضع أداة الدراسة في صورتها النهائية.

- **الصدق الإحصائي**

تم حساب الصدق الإحصائي بأخذ الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاستمارة.

معامل الصدق الإحصائي = $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$ = ٠,٨٠ = ٠,٨٩

وقد استفاد الباحثة من إجراء عمليتي الصدق في إلغاء بعض الأسئلة، وإعادة صياغة بعضها الآخر بما يتلاءم مع أهداف الدراسة.

- **الثبات**

قامت الباحثة بحساب معامل ثبات الاستمارة، باستخدام طريقة إعادة الاختبار Test-Retest، بالتطبيق على (١٠) مستفيدات من خدمات الجمعيات الحقوقية (من غير أفراد العينة)، وذلك بفاصل زمني (١٥) يوماً بين التطبيق الأول والثاني، وتم حساب ثبات الاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين درجات التطبيقين الأول والثاني، وقد تراوحت قيم معامل الثبات ما بين ٠.٨٢، ٠.٩٠عند مستوى معنوية ٠.٠٥، كما بلغت قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية للاستبيان ٠.٨٠ عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وقد جاءت هذه القيم لمعامل الثبات مرتفعة مما يعطى مؤشراً جيدا على ثبات الاستبيان وبالتالي إمكانية التطبيق الميداني.

٤- مجالات الدراسة:

- **المجال البشرى:**

تم تطبيق الدراسة علي عينة عشوائية من المستفيدات من خدمات الجمعيات الحقوقية، وبلغ عددها (١٥٠) مفردة.

- **المجال المكاني:**

تم تطبيق الدراسة علي الجمعيات الأهلية الحقوقية بمحافظة الشرقية والتي ينطبق عليها شروط العينة، وبلغ عددها (١٠) جمعيات.

- **المجال الزمني:**

تحد فترة جمع البيانات من ٢٠١٥/١/١٥م، وحتي٢٠١٥/٢/٣١م (شهر ونصف).

٥- إطار ووحدة المعاينة:

-**إطار المعاينة:** تم حصر جميع الجمعيات الأهلية المشهرة بمحافظة الشرقية، والتي يندرج نشاطها تحت تصنيف جمعيات حقوقية وعددها (٤٦)(*) جمعية.

-**وحدة المعاينة:** تبلغ وحدة المعاينة(١٠) جمعيات أهلية، تم اختيارها، **وفقاً للشروط الآتية:**

- أن يكون تم إشهار الجمعية منذ خمس سنوات على الأقل.
- أن تكون الجمعية ذات نفع عام.
- أن تكون جميعة نشطة، ولها برامج ومشروعات ترتبط بحقوق المرأة.

٦- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قامت الباحثة باستخدام عدة أساليب إحصائية في تحليل بيانات الدراسة،وهي:-

---

(*)- وزارة التضامن الاجتماعي، مديرية التضامن الاجتماعي بالشرقية، نشرة المعلومات، إحصائية بالجمعيات الحقوقية المشهرة حتي ٢٠١٥.

١- **التكرارات والنسب المئوية.**

٢- **الأوزان المرجحة وهي كالتالي:-**

$$\text{الوسط المرجح} = \frac{\text{مجـ (الأوزان المرجحة للعبارة)}}{\text{(ن) للعينة}}$$

$$\text{القوه النسبية للبعد} = \frac{\text{مجـ (استجابات الأوزان المرجحة للبعـد)}}{\text{(ن)للبعد× (ن) للعينة × أعلي استجابة(٣)}} \times ١٠٠$$

٣- **وقد اعتمدت الباحثة في حساب تدرج القوة النسبية، علي الآتي:**

- مستوي منخفض: أقل من(٠.٦٠).
- مستوي متوسط : من(٠.٦٠-٠.٧٤).
- مستوي مرتفـــع :من (٠.٧٥فأكثر).

٤- وقد اعتمدت الباحثة في حساب الوسط المرجح للعبارات، علي الآتي:

- مستوي منخفض: من (١.٦٦ فأقل).
- مستوي متوسط : من(١.٦٧: ٢.٣٣) .
- مستوي مرتفـــع: من (٢.٣٤ فأكثر).

٥- حساب الصدق والثبات، باستخدام معامل ارتباط بيرسو $\sqrt{\text{(معامل الصدق= معامل الثبات)}}^{٢}$.

سادساً : الدراسة الميدانية:

تهتم الدراسة الميدانية بجدولـــة البيانـــات، وتصنيفها،وعرضـــها، ثـــم تحليل،وتفسير البيانات علي نحو يحقق استخلاص النتـــائج،التي انتهـــت إليهـــا الدراسة،وفقا لنوع الدراسة،ومنهجها واتساقا مع أهدافها، إضافة إلـــي الإجابـــة على تساؤلاتها، **ونتناولها تفصيلاً علي النحو الآتي:-**

جدول رقم (١) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير السن

ن=١٥٠

السن	ك	٪
أقل من ٢٠	٣٥	٢٣
من ٢٠- لأقل من٣٠	٣٠	٢٠
٣٠- لأقل من ٤٠	٦٠	٤٠
٤٠ فأكثر	٢٥	١٧
متوسط السن	٣٧ سنة تقريبا	

يتضح من بيانات الجدول السابق، والخاص بتوزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير السن، أن الفئة العمرية من (٣٠ لأقل من ٤٠) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٤٠%)،وهى الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة في هذه المرحلة العمرية تكون أكثر نضجاً وتحملاً، مما يجعلهن أكثر قدرة على القيام بأدوار أخرى مختلفة في المجتمع، ثم جاء في المرتبة الثانية الفئة العمرية (اقل من ٢٠) بنسبة (٢٣%)، وجاءت في المرتبة الثالثة الفئة العمرية (من ٢٠ لأقل من ٣٠) بنسبة (٢٠%)، وقد يرجع ذلك إلى تعدد الأدوار التي تقوم بها النساء في هذه الفترة العمرية وكذلك كثرة مسئولياتهن العائلية، ثم جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (١٧%) الفئة العمرية (٤٠ فأكثر)، وهذا يؤشر إلي عدم قدرة المرأة على القيام بأدوار جديدة.

جدول رقم (٢) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية

ن=١٥٠

الحالة الاجتماعية	ك	٪
أ- آنسة	٥٠	٣٤
ب- متزوجة	٧٥	٥٠
ج- مطلقة	١٧	١١
د- أرملة	٨	٥

تشير بيانات الجدول السابق إلي توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث جاءت المرأة المتزوجة في المرتبة الأولى بنسبة (٥٠%)،

وجاءت الآنسة في المرتبة الثانية بنسبة (٣٤%)، يليها في المرتبة الثالثة المرأة المطلقة بنسبة (١١%)، وجاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة المرأة الأرملة بنسبة (٥%).

وإجمالاً فإن الاستقرار الاجتماعي للمرأة سوء بالزواج أو في مرحلة ما قبل الزواج وهو ما ظهر في النسب المرتفعة والتي بلغت(٨٤%)، يعد عاملاً مشجعاً علي اشتراك المرأة في برامج التمكين السياسي بالجمعيات الأهلية، وذلك على العكس من وجود اضطراب في حياة المرأة الأسرية، سواء كان ناجم عن الطلاق أو وفاة الزوج، مما يدفعها للجوء للجمعيات الأهلية التي تقدم إعانات ومشروعات خدمية أو الإحجام عن المشاركة في العمل العام.

جدول رقم (٣)يوضح توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الحالة التعليمية

ن=١٥٠

الحالة التعليمية	ك	٪
أ- تقرأ وتكتب	٤	٣
ب- مؤهل متوسط	٣٠	٢٠
ج- مؤهل عالي	١١٠	٧٣
د- مؤهل فوق العالي(دراسات عليا)	٦	٤

توضح بيانات الجدول السابق، توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الحالة التعليمية للمبحوثات، حيث يأتي في المرتبة الأولى الحاصلات على مؤهل عالي وفوق عالي بنسبة (٧٧%)، ويليها في المرتبة الثانية المؤهل المتوسط بنسبة (٢٠%)، و في المرتبة الثالثة بنسبة (٣%) المرأة التي تقرأ وتكتب.

ويدلل ذلك إجمالاً على أهمية التعليم للمرأة، فهو يمثل دافع قوي لقيام المرأة بأدوارها في الحياة السياسية وسعيها إلي تعزيز قدرتها علي المشاركة الفعالة، من خلال الانضمام إلي الجمعيات الأهلية.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير محل الإقامة

ن=١٥٠

المتغير	ك	٪
قرية	**٥٤**	**٣٦**
مدينة	**٩٦**	**٦٤**

أظهرت بيانات الجدول السابق، توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير محل الإقامة، حيث إن الغالبية العظمى من عينة الدراسة مقيمات بالمدينة بنسبة (٦٤%) ، في مقابل نسبة (٣٦%) من عينة الدراسة من المقيمات بالريف، وهذا يؤشر إلي أن الثقافة الريفية تلقي بظلالها علي مشاركة المرأة سياسياً، بعكس وضع المرأة في المدينة، وإن كان هناك حاجة إلي زيادة وعي المرأة- بغض النظر عن السياق الثقافي- بأهمية المشاركة السياسية.

جدول رقم (٥) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمل

ن=١٥٠

حالة العمل	ك	٪
أ- ربة منزل	**٢٥**	١٧
ب- موظفة	**١٠٠**	٦٧
ج- فلاحة	٨	٥
د- عمل حر	١٧	١١

تكشف بيانات الجدول السابق، عن توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمل، حيث جاءت المرأة الموظفة بنسبة (٦٧%)، يليها ربة المنزل بنسبة (١٧%)، ثم يليها المرأة التي تعمل في وظيفة حرة بنسبة (١١%) ويأتي في المرتبة الأخيرة المرأة التي تعمل بالفلاحة بنسبة (٥%).

ويستنتج من ذلك أن الغالبية العظمى من مفردات عينة الدراسة تعمل بنسبة (٧٣%)، وإن كان هناك تباين في العمل بين الوظيفة الإدارية والأعمال الحرة والفلاحة، ويدل ذلك علي أن المرأة قادرة على القيام بعديد من الأدوار،

وهذا لا يؤثر علي مشاركتها في العمل التطوعي وسعيها إلي المشـــاركة فـــي الحياة السياسية داخل المجتمع.

(ا) النتائج الخاصة بالبعد الأول ، وتفسيرها:-

جدول رقم (٦)

يوضح دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة بالمعارف السياسية

ن=١٥٠

م	العبارات	الاستجابات						مجموع الأوزان	الوزن النسبي	الوسط المرجح	الترتيب
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة منخفضة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تهتم بتعليمنا أهمية الاستماع إلى الرأي الأخر.	٨٦	٥٧.٣٣	٤٩	٣٢.٦٧	١٥	١٠.٠٠	٣٧١	٠.٨٢	٢.٤٧	١
٢	توفر لنا كتب متخصصة مرتبطة بالنواحي السياسية.	٤٨	٣٢.٠٠	٦٢	٤١.٣٣	٤٠	٢٦.٦٧	٣٠٨	٠.٦٨	٢.٠٥	٨
٣	تمكننا من معرفة كيفية الحصول على البطاقات الانتخابية.	٦٧	٤٤.٦٧	٥٠	٣٣.٣٣	٣٣	٢٢.٠٠	٣٣٤	٠.٧٤	٢.٢٣	٤
٤	تحفزنا على إلقاء كلمة في المناسبات المختلفة.	٤٨	٣٢.٠٠	٤٧	٣١.٣٣	٥٥	٣٦.٦٧	٢٩٣	٠.٦٥	١.٩٥	٩
٥	تحرص على تنظيم لقاءات سياسية مع القيادات الشعبية في المجتمع.	٤٦	٣٠.٦٧	٤٢	٢٨.٠٠	٦٢	٤١.٣٣	٢٨٤	٠.٦٣	١.٨٩	١٠
٦	تعقد محاضرات لزيادة معارفنا بطبيعة العلاقات السياسية بين الدول.	٥٦	٣٧.٣٣	٦٠	٤٠.٠٠	٣٤	٢٢.٦٧	٣٢٢	٠.٧٢	٢.١٥	٥
٧	تهتم بتوعيتنا عن الانتخابات البرلمانية.	٨٣	٥٥.٣٣	٥٠	٣٣.٣٣	١٧	١١.٣٣	٣٦٦	٠.٨١	٢.٤٤	٢
٨	تقيم ندوات سياسية لزيادة معارفنا عن أنظمة الحكم.	٤٩	٣٢.٦٧	٦٣	٤٢.٠٠	٣٨	٢٥.٣٣	٣١١	٠.٦٩	٢.٠٧	٧
٩	تتيح لنا المعلومات عن الأحزاب السياسية المختلفة بمصر.	٤٦	٣٠.٦٧	٧٩	٥٢.٦٧	٢٥	١٦.٦٧	٣٢١	٠.٧١	٢.١٤	٦
١٠	تعمل علي ترسيخ القيم السياسية الداعمة للحريات.	٦٤	٤٢.٦٧	٦٨	٤٥.٣٣	١٨	١٢.٠٠	٣٤٦	٠.٧٧	٢.٣١	٣
	مجموع الأوزان	٣٢٥٦									
	القوة النسبية	٠.٧٢									
	المتوسط المرجح	٢١.٧١									

تشير بيانات الجدول السابق إلى دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة بالمعارف السياسية، حيث بلغ مجموع الأوزان لعبارات البعد ككل (٣٢٥٦) بقوة نسبية (٠.٧٢)، ومتوسط مرجح (٢١.٧١)، مما يوضح أهمية دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة عينة الدراسة بالمعارف السياسية، وأن اختلفت نسب العبارات (المتعلقة بكل دور جزئي).

ووفقاً لاستجابات المبحوثات على العبارات المكونة لهذا البعد، جاءت "عبارتان" في المستوى المرتفع، حيث حصلتا على أوزان مرجحة، تتراوح ما بين(٠.٧٥ فأكثر).

حيث جاء في المرتبة الأولى (تهتم بتعليمنا أهمية الاستماع إلى الرأي الأخر) كأحد الأدوار التى تقدمها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة المصرية من المعارف السياسية، بوزن نسبي(٠.٨٢) ، ووسط مرجح (٢.٤٧)، وجاء في المرتبة الثانية (تهتم بتوعيتنا عن الانتخابات البرلمانية)، بوزن نسبي(٠.٨١)، ووسط المرجح (٢.٤٤).

بينما جاءت استجابات المبحوثات على "ثمانية" عبارات في المستوى المتوسط، حيث حصلت على أوزان مرجحة بين (٠.٦٠ – ٠.٧٤) وقد احتلت الترتيب من الثالث إلي التاسع، كالآتي:

حيث جاء في المرتبة الثالثة (تعمل على ترسيخ القيم السياسية الداعمة للأخريات)، بوزن نسبي(٧٠.٧) ، ووسط مرجح (٢.٣١)، وفى المرتبة الرابعة جاءت عبارة (تمكننا من معرفة كيفية الحصول على البطاقات الانتخابية) بوزن نسبي(٠.٧٤) ووسط مرجح (٢.٢٣)، ثم جاء في المرتبة الخامسة (تعقد محاضرات لزيادة معارفنا بطبيعة العلاقات السياسية بين الدول) بوزن نسبي(٠.٧٢)، ووسط مرجح (٢.١٥).

ثم المرتبة السادسة جاءت عبارة (إتاحة المعلومات الخاصة بالأحزاب السياسية المختلفة بمصر) ، بوزن نسبي(٠.٧١)، ووسط مرجح

(٢.١٤)،ويأتي بعد ذلك من دور الجمعيات الأهلية والمتمثل في (تقيم نـــدوات سياسية لزيادة معارف المرأة المصرية من أنظمة الحكم) في المرتبة الســـابعة بوزن نسبي(٠.٦٩) ، والوسط مرجح (٢.٠٧) ،

وتأتى في المرتبة الثامنة بعد ذلك (تـــوفر الجمعيـــات للمـــرأة كتـــب متخصصة مرتبطة بالنواحي السياسية) بوزن نسبي(٠.٦٨)، ووسط المـــرجح (٢.٠٥)، وفى المرتبة قبل الأخيرة (تحفزنا على إلقاء كلمـــة فـــي المناســـبات المختلفة) ، بوزن نسبي(٠.٦٥) ، ووسط المرجح (١.٩٥) ، وجاء في المرتبة الأخيرة (تحرص على تنظيم لقاءات سياسية مع القيادات الشعبية في المجتمع) بوزن نسبي(٠.٦٣)، والوسط المرجح (١.٨٩).

ويتضح من ذلك إجمالاً أن أهم الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة من زيادة معارفها السياسية تمثلت في (الاستماع للآراء الأخرى والتوعية بالانتخابات البرلمانية، وتدعيم الحريات من خلال تدعيم وترسيخ القيم السياسية الخاصة بذلك)، لذلك يجب تفعيل باقي الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لتوفير الفرصة كاملة للمرأة فتمكنها من المعارف السياسية التي بدورها تجعلها تستطيع أن يكون لها اتجاه ودور سياسي بالمجتمع، كما يجـــب علـــى الدولة أن تعمل على تثقيف المرأة بالموضوعات العامة والمتغيرات السياســـية والتي تمكنها من تكوين الجانب المعرفي السياسي لديها في ابسط صورة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (منال طلعت محمود: ٢٠٠٤) [٥٢] من أن أهـــم آليـــات تمكين المرأة هو: الاهتمام ببرامج التثقيف السياسي والديني وربطهـــا بقضـــايا المجتمع وتدعيم وسائل الاتصال المسموعة والمرئية مع وضع خطـــة شـــاملة لتنمية المرأة في إطار تصور شامل لاحتياجات المجتمع وأهدافه.

(٢) النتائج الخاصة بالبعد الثاني ، وتفسيرها:-

جدول رقم (٧)

يوضح دور الجمعيات الأهلية في تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة

ن=١٥٠

م	العبارات	الاستجابات						مجموع الأوزان	الوزن النسبي	الوسط المرجح	الترتيب
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة منخفضة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تتيح لي التعبير عن رأي السياسي بحرية.	٢٥	١٦.٦٧	٧٧	٥١.٣٣	٤٨	٣٢.٠٠	٢٧٧	٠.٦٢	١.٨٥	٨
٢	أرى أن الجمعية أساس تحولي نحو العمل السياسي.	٨٤	٥٦.٠٠	٣٧	٢٤.٦٧	٢٩	١٩.٣٣	٣٥٥	٠.٧٩	٢.٣٧	٢
٣	ساهمت في تغيير أفكاري عن دور المرأة السياسي.	٥٢	٣٤.٦٧	٤٣	٢٨.٦٧	٥٥	٣٦.٦٧	٢٩٧	٠.٦٦	١.٩٧	٦
٤	تدربنا علي طرق إقناع الأخريات بأهمية الانضمام للأحزاب السياسية.	٣٠	٢٠.٠٠	٦٧	٤٤.٦٧	٥٣	٣٥.٣٣	٢٧٧	٠.٦٢	١.٨٥	٨
٥	أثرت الجمعية في ميولي السياسية.	٤٣	٢٨.٦٧	٥٧	٣٨.٠٠	٥٠	٣٣.٣٣	٢٩٣	٠.٦٥	١.٩٥	٧
٦	ساعدتني الجمعية علي تغيير أرائي عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية.	٦٧	٤٤.٦٧	٤٩	٣٢.٦٧	٣٤	٢٢.٦٧	٣٣٣	٠.٧٤	٢.٢٢	٣
٧	تشجعني الجمعية علي اتخاذ القرارات الرشيدة.	٥٦	٣٧.٣٣	٥٠	٣٣.٣٣	٤٤	٢٩.٣٣	٣١٢	٠.٦٩	٢.٠٨	٥
٨	تدعم لدينا قيم العمل السياسي القائم علي الشفافية والمساءلة.	٥٢	٣٤.٦٧	٤٢	٢٨.٠٠	٥٦	٣٧.٣٣	٢٩٦	٠.٦٦	١.٩٧	٦
٩	تؤثر برامج الجمعية في قناعتي السياسية.	٥٤	٣٦.٠٠	٥٨	٣٨.٦٧	٣٨	٢٥.٣٣	٣١٦	٠.٧٠	٢.١١	٤
١٠	تمكنني من الحديث في القضايا السياسية المختلفة.	٨٥	٥٦.٦٧	٤٦	٣٠.٦٧	١٩	١٢.٦٧	٣٦٦	٠.٨١	٢.٤٤	١
	مجموع الأوزان	٣١٢٢									
	القوة النسبية	٠.٦٩									
	المتوسط المرجح	٢٠.٨١									

تظهر بيانات الجدول السابق دور الجمعيات الأهلية في تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة، حيث بلغ مجموع الأوزان لعبارات البعد ككل (٣١٢٢)، بقوة نسبية (٠.٦٩)، ومتوسط مرجح (٢٠٨١)، مما يشير إلى أن دور الجمعيات الأهلية في تكوين الاتجاهات السياسية للمرأة " دور متوسط" ، وأن اختلفت نسب العبارات (المتعلقة بكل دور جزئي).

ووفقاً لاستجابات المبحوثات على العبارات المكونة لهذا البعد، جاءت عبارتان فقط في المستوى المرتفع، حيث حصلتا على أوزان مرجحة، تتراوح ما بين(٠.٧٥ فأكثر).

حيث جاء في المرتبة الأولى (تمكنني من الحديث في القضايا السياسية المختلفة) بوزن نسبي(٠.٨١)، ووسط مرجح (٢.٤٤)، بينما جاء في المرتبة الثانية (أرى أن الجمعية أساس تحولي نحو العمل السياسي) بوزن نسبي(٠.٧٩)، ووسط مرجح (٢.٣٧).

بينما جاءت استجابات المبحوثات على "ثمانية" عبارات في المستوى المتوسط، حيث حصلت على أوزان مرجحة بين (٠.٦٠ – ٠.٧٤) وقد احتلت الترتيب من الثالث إلي الثامن، كالآتي:

حيث احتلت عبارة (ساعدتني الجمعية على تغيير أرائي عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية) المرتبة الثالثة بوزن نسبي(٠.٧٤)، ووسط مرجح (٢.٢٢)، بينما جاء في المرتبة الرابعة عبارة (تؤثر برامج الجمعية في قناعتي السياسية) بوزن نسبي(٠.٧٠) ، ووسط مرجح (٢.١١)، يليها في المرتبة الخامسة عبارة (تشجعني الجمعية على اتخاذ القرارات الرشيدة) بوزن نسبي(٠.٦٩)، ووسط مرجح (٢.٠٨)، وجاءت عبارتي (تدعم لدينا قيم العمل السياسي القائم على الشفافية والمساءلة)، (ساهمت في تغيير أفكاري عن دور المرأة السياسي) في المرتبة السادسة بوزن نسبي(٠.٦٦)، ووسط المرجح (١.٩٧).

وفي المرتبة السابعة جاءت عبارة (أثرت الجمعية في ميولي السياسية) بوزن نسبي(٠.٦٥)، ووسط مرجح (١.٩٥)، وقد تساوت في المرتبة الثامنة والأخيرة عبارتي(تتيح لي التعبير عن رأى السياسي بحرية)، (تدربنا على طرق إقناع الأخريات بأهمية الانضمام للأحزاب السياسية) بوزن نسبي(٠.٦٢) ، ووسط مرجح (١.٨٥).

وفي ضوء تحليل معطيات الجدول السابق، يتضح أن هناك بعض الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة من تكوين الاتجاه السياسي للمرأة، تتحقق بشكل مرتفع ، وهي: (تمكنني من الحديث في القضايا السياسية المختلفة،(أرى أن الجمعية أساس تحولي نحو العمل السياسي)، (ساعدتني الجمعية في تغيير أرائي عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية).

كما أن هناك بعض الأدوار تتحقق بشكل متوسط ،على الرغم من أهميتها، لذلك لابد من تنشيط ادوار الجمعيات الأهلية والخاصة بتكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة، من خلال مساعدتها علي تغيير أفكارها عن دور المرأة السياسي، وتشكيل قناعتها السياسية، وتشجعيها على اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا من شأنه تكوين اتجاه سياسي فعال قائم على معرفة سياسية صحيحة، مما يعمل على تحقيق مشاركة ايجابية للمرأة في المجال السياسي داخل المجتمع المصري، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة(كوثر قناوى: ٢٠٠٣م) [٥٣] والتي أظهرت عدم وجود دور لجمعيات تنميه المجتمع أو الشئون الاجتماعية في تنميه الوعي بالمشاركة السياسية لدى المرأة.

(٣) النتائج الخاصة بالبعد الثالث ، وتفسيرها:-

جدول رقم (٨)

يوضح دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة من المشاركة السياسية

ن=١٥٠

م	العبارات	الاستجابات						مجموع الأوزان	الوزن النسبي	الوسط المرجح	الترتيب
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة منخفضة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تشركني في الندوات السياسية التي تعقدها.	٧٩	٥٢.٦٧	٤٧	٣١.٣٣	٢٤	١٦.٠٠	٣٥٥	٠.٧٩	٢.٣٧	٥
٢	تتيح لي فرص المشاركة في الأعمال التطوعية.	٩١	٦٠.٦٧	٤٥	٣٠.٠٠	١٤	٩.٣٣	٣٧٧	٠.٨٤	٢.٥١	٢
٣	تستعين بي لنشر الوعي السياسي بالمجتمع.	٧٤	٤٩.٣٣	٦٢	٤١.٣٣	١٤	٩.٣٣	٣٦٠	٠.٨٠	٢.٤٠	٤
٤	تدفعني نحو المشاركة في الانتخابات بكافة أنواعها.	٥٨	٣٨.٦٧	٥١	٣٤.٠٠	٤١	٢٧.٣٣	٣١٧	٠.٧٠	٢.١١	٧
٥	تحفزنا علي الترشح في الانتخابات.	٤٩	٣٢.٦٧	٦٨	٤٥.٣٣	٣٣	٢٢.٠٠	٣١٦	٠.٧٠	٢.١١	٧
٦	تمكنني من أعطاء صوتي لمن يستحقه في الانتخابات.	٥٣	٣٥.٣٣	٦٨	٤٥.٣٣	٢٩	١٩.٣٣	٣٢٤	٠.٧٢	٢.١٦	٦
٧	تعطيني الجمعية الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات بها.	٨٢	٥٤.٦٧	٤٩	٣٢.٦٧	١٩	١٢.٦٧	٣٦٣	٠.٨١	٢.٤٢	٣
٨	يمكنني مساعدة الجمعية في عقد المحاضرات السياسية.	١٠٩	٧٢.٦٧	٣٢	٢١.٣٣	٩	٦.٠٠	٤٠٠	٠.٨٩	٢.٦٧	١
٩	تشركني الجمعية في لجان الإشراف علي الانتخابات.	٣٥	٢٣.٣٣	٧٨	٥٢.٠٠	٣٧	٢٤.٦٧	٢٩٨	٠.٦٦	١.٩٩	٩
١٠	تساعدني علي الانضمام إلي الحزب الذي يتفق مع توجهاتي.	٤٤	٢٩.٣٣	٧٣	٤٨.٦٧	٣٣	٢٢.٠٠	٣١١	٠.٦٩	٢.٠٧	٨
	مجموع الأوزان	٣٤٢١									
	القوة النسبية	٠.٧٦									
	المتوسط المرجح	٢٢.٨١									

تكشف بيانات الجدول السابق عن دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة من المشاركة السياسية، حيث بلغ مجموع الأوزان لعبارات البعد ككل (٣٤٢١)، بقوة نسبية (٠.٧٦)، ومتوسط مرجح (٢١.٨١)، مما يشير إلى أن دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة من المشاركة السياسية " دور مرتفع" ، وأن اختلفت نسب العبارات (المتعلقة بكل دور جزئي).

ووفقاً لاستجابات المبحوثات على العبارات المكونة لهذا البعد، جاءت "خمسة" عبارات في المستوى المرتفع، حيث حصلت على أوزان مرجحة، تتراوح ما بين(٠.٧٥ فأكثر).

حيث جاءت عبارة (يمكنني من مساعدة الجمعية في عقد المحاضرات السياسية) في المرتبة الأولى بوزن نسبي(٠.٨٩) ، ووسط مرجح (٢.٦٧)،بينما جاء في المرتبة الثانية عبارة (تتيح لي فرصة المشاركة في الأعمال التطوعية) بوزن نسبي(٠.٨٤)، ووسط مرجح (٢.٥١)، وجاء في المرتبة الثالثة (تعطيني الجمعية الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات بها) بوزن نسبي(٠.٨١)، ووسط مرجح (٢.٤٢).

وفي المرتبة الرابعة جاءت عبارة (تستعين بى لنشر الوعي السياسي بالمجتمع) بوزن نسبي(٠.٨)، ووسط مرجح (٢.٤)، بينما جاءت عبارة (تشركني في الندوات السياسية التي تعقدها) في المرتبة الخامسة بوزن نسبي(٠.٧٩) ووسط مرجح (٢.٣٧).

بينما جاءت استجابات المبحوثات على "خمسة" عبارات في المستوى المتوسط، حيث حصلت على أوزان مرجحة بين (٠.٦٠ – ٠.٧٤) وقد احتلت الترتيب من السادس إلي التاسع، كالآتي:

حيث جاءت عبارة (تمكنني من إعطاء صوتي لمن يستحقه في الانتخابات) في المرتبة السادسة بوزن نسبي(٠.٧٢) ، ووسط مرجح (٢.١٦)، وتأتى في المرتبة السابعة عبارتي (تدفعني نحو المشاركة في الانتخابات بكافة

أنواعها) ، (تحفزنا على الترشح في الانتخابات) بوزن نسبي(٠.٧٠)، ووسط مرجح (٢.١١).

ثم جاءت عبارة (تساعدني على الانضمام إلى الحزب الذي يتفق مع توجهاتي) في المرتبة الثامنة بوزن نسبي(٠.٦٩)، ووسط مرجح (٢.٠٧)، وفي المرتبة التاسعة والأخيرة جاءت عبارة (تشركني الجمعية في لجان الإشراف علي الانتخابات) بوزن نسبي(٠.٦٦)، ووسط مرجح (١.٩٩) .

وفي ضوء تحليل معطيات الجدول السابق، يتضح أن هناك الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة من المشاركة السياسية وتتحقق بشكل مرتفع، وهي:مساعدة الجمعية في عقد محاضرات سياسية، المشاركة في الأعمال التطوعية، المشاركة في اتخاذ بعض القرارات بالجمعيات الأهلية.

وتحتاج الجمعيات الأهلية إلي تفعيل بعض الأدوار التي تساعد علي تمكين المرأة من المشاركة السياسية من خلال توجيه المرأة لإعطاء صوتها لمن يستحقه في الانتخابات، تدريب المرأة علي المشاركة في لجان الأشراف على الانتخابات بكل صورها، مساعدة المرأة علي انضمام إلى الأحزاب التي تتفق مع توجهاتها الفكرية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة(محمد محمود سرحان: ٢٠٠٥) [٥٤] والتي أبرزت أن دور الجمعيات الأهلية في: توسيع وتعميق قاعدة المشاركة الجماهيرية مع إرساء قيم المساواة والعدل الاجتماعي والديمقراطي .

جدول رقم(٩)

يوضح القوة النسبية لدور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة سياسياً

م	البعد	مجموع الأوزان	القوة النسبية	الترتيب
١	دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة بالمعارف السياسية	٣٢٥٦	٠.٧٢	٢
٢	دور الجمعيات الأهلية في تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة	٣١٢٢	٠.٦٩	٣
٣	دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة من المشاركة السياسية	٣٤٢١	٠.٧٦	١

يتضح من نتائج الجدول السابق، أن ترتيب القوة النسبية لدور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة سياسيا في ضوء استجابات المبحوثات علي أبعاد الاستمارة،قد جاءت علي النحو الآتي:-

حيث احتل الترتيب الأول البعد الخاص بدور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة من المشاركة السياسية، بمجموع وزني (٣٤٢١) وقوة نسبية(٠.٧٦)، بينما جاء البعد الخاص بدور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة بالمعارف السياسية في الترتيب الثاني بمجموع وزني (٣٢٥٦) وقوة نسبية(٠.٧٢)، وأخيراً في الترتيب الثالث جاء البعد الخاص بدور الجمعيات الأهلية في تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة بمجموع وزني (٣١٢٢) وقوة نسبية(٠.٦٩).

وإجمالاً، يؤشر اختلاف مجموع القوة النسبية للأبعاد الثلاثة، إلي أهمية دور الجمعيات الأهلية الحقوقية في تمكين المرأة للمشاركة في الحياة السياسية، ويتفق ذلك مع أكدته نتائج دراسة (Susan, Gaska,2004)[٥٥] والتي أوضحت وجود علاقة قوية بين البرنامج التدريبي السياسي للنساء وزيادة الكفاءة السياسية لديهن وقدرتهن على الاشتراك في تكوين المنظمات التطوعية،

والمشاركة في عمل اللافتات مما ينعكس على التطورات السياسية في المجتمع والنشاط السياسي والتي تمثل نمواً لرأس المال الاجتماعي في المجتمع.

(٤) النتائج الخاصة بالصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهليـــة فـــي تمكـــين المرأة سياسياً:

جدول رقم (١٠)

يوضح الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة سياسيا

ن=١٥٠

م	العبارات	ك	%
١	ضعف تمويل البرامج الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة.	١٣٠	%٨٧
٢	ضعف إقبال المرأة على برامج التمكين السياسي.	١١٣	%٧٥
٣	قصر برامج التمكين السياسي للمرأة على فئات محدودة.	١٠٢	%٦٨
٤	عدم وجود سياسة واضحة بالجمعيات الأهلية تتصل بالتمكين السياسي للمرأة.	٨٩	%٥٩
٥	رفض بعض أفراد المجتمع لفكرة العمل السياسي للمرأة.	١١٣	%٧٥
٦	عدم مناسبة البرامج المعدة للتمكين السياسي لاحتياجات المرأة.	٩٨	%٦٥
٧	ضعف المتابعة لبرامج التمكين السياسي للمرأة.	١٠١	%٦٧
٨	عدم استخدام الأساليب العلمية في إعداد البرامج الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة.	١٠٧	%٧١

تكشف بيانات الجدول السابق الصـــعوبات التـــي تواجـــه الجمعيـــات الأهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة سياسيا، مرتبة تنازلياً علي حســـب النســـب المئوية لتلك الصعوبات:

ضعف تمويل البرامج الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة بنســـبة (٨٧%)، وهذا قد يرجع في مجمله إلى ضعف ميزانيات الجمعيات الأهلية عامة وبرامج التمكين السياسي للمرأة خاصة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة هذه البرامج.

وحازت صعوبة " ضعف إقبال المرأة على برامج التمكين السياسي " وصعوبة " رفض المجتمع لفكرة العمل السياسي للمرأة " على نسبة عالية بلغت (٧٥%)، وهذا قد يعزى إلى انتشار بعض الجمعيات الأهلية في مناطق حضرية شعبية أو ريفية وهذه المجتمعات لها خصائص- ولازالت بعضها يتأثر بموروثات ثقافية بالنسبة للمرأة- أو لضعف البرامج- عدم مناسبة توقيتها- عدم إشباع البرامج لاحتياجات المرأة السياسية- أو ضعف القائمين على برامج التوعية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة(كوثر قناوى: ٢٠٠٣م) [٥٦] والتي أشارت إلي أن العادات والتقاليد، والأسرة ، والأمية، من أهم العوائق التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة.

وحصلت صعوبة " عدم استخدام الأساليب العلمية في إعداد البرامج الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة " على استجابة عالية (٧١%)، وهذا قد يعزى إلى ضعف الخبرة- الروتين- ضعف تدريب وإعداد القائمين على برامج التمكين السياسي ببعض الجمعيات الأهلية

وحصلت صعوبة " قصر برامج التمكين السياسي للمرأة على فئات محدودة" على نسبة استجابة عالية أيضا (٦٨%) وهذا قد يرجع إلى عدم وجود سياسة واضحة لدى بعض الجمعيات الأهلية فيما يتصل بالفئات المستهدفة بعملية التمكين السياسي.

وحازت صعوبة "ضعف المتابعة لبرامج التمكين السياسي للمرأة" على نسبة استجابة عالية أيضًا (٦٧%)، وهذا قد يعزى إلى قلة الخبرة- وعدم استخدام أساليب علمية- تأخر المتابعة- افتقاد المتابعين لبرامج أهمية المتابعة- أو التخصص.

وحصلت صعوبة "عدم مناسبة البرامج المعدة للتمكين السياسي لاحتياجات المرأة" على استجابة عالية بنسبة (٦٥%)، وهذا قد يرجع إلى عدم إعداد

الخطة على أسس علمية- قلة الخبرة- الروتين- عدم دراسة احتياجات المستفيدات قبل وضع وتنفيذ البرامج.

وحازت صعوبة " عدم وجود سياسة واضحة بالجمعيات الأهلية تتصل بالتمكين السياسي للمرأة " على نسبة (٥٩%)، وهذا قد يرجع إلى ضعف السياسات وخاصة المرأة على المستوى القومي والمحلي والمؤسسي- أو طرح سياسات فضفاضة لا ترقى إلى حيز التنفيذ- ولا تحقق إشباع لاحتياجات المرأة سياسيًا، ويتفق ذلك إجمالاً مع نتائج دراسة(عطيات أحمد إبراهيم:٢٠٠١م)[٥٧]، ودراسة(إبراهيم أبو الحسن: ٢٠٠٦) [٥٨] حيث أوضحت النتائج وجود بعض المعوقات التي تؤثر علي المشاركة السياسية للمرأة، منها: وضع المجتمع النساء في مرتبه أدنى من الرجل، رؤية البعض أن العمل السياسي للمرأة منافي للتقاليد، ضعف مشاركه النساء بمنظمات المجتمع، ضعف وعى النساء بحقوقهن، عدم توافر الأموال اللازمة للحملة الانتخابية لدى النساء، عدم شغل النساء للوظائف القيادية ،قله المؤسسات العاملة لدعم المشاركة السياسية للمرأة.

سابعا:النتائج العامة للدراسة

خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج التي جاءت علي النحو التالي:-

أ- النتائج المتصلة بخصائص عينة الدراسة:

١- **السن:** جاءت الفئة العمرية من (٣٠ لأقل من ٤٠) في المرتبة الأولى بنسبة (٤٠%)،وهى الأكثر تمثيلا في عينة الدراسة، بمتوسط سن للعينة ٣٧ سنة تقريبا.

٢- **الحالة الاجتماعية:** جاء في المرتبة الأولى المرأة المتزوجة بنسبة (٥٠%)، وجاء في المرتبة الثانية آنسة بنسبة (٣٤%).

٣- **الحالة التعليمية:** في المرتبة الأولى الحاصلات على مؤهل عالي وفوق عالي بنسبة (٧٧%).

٤- **محل الإقامة:** الغالبية العظمى من عينة الدراسة مقيمات بالمدينة بنسبة (٦٤%) ، في مقابل نسبة (٣٦%) من عينة الدراسة من المقيمات بالريف.

٥- **الحالة العملية:** جاءت المرأة الموظفة في المرتبة الأولي بنسبة (٦٧%)، يليها ربة المنزل بنسبة (١٧%)، ثم يليها المرأة التي تعمل في وظيفة حرة بنسبة (١١%) ويأتي في المرتبة الأخيرة المرأة التي تعمل بالفلاحة بنسبة (٥%).

ب-النتائج المرتبطة بالإجابة علي التساؤل الأول للدراسة الذي مؤداه: ما دور الجمعيات الأهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة سياسيا؟

أسفرت نتائج الدراسة دور للجمعيات الأهلية في تمكين المرأة سياسياً، دور" متوسط"، وإن تباينت القوة النسبية لأبعاد هذا الدور، حيث احتل البعد الخاص بدور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة من المشاركة السياسية، الترتيب الأول بقوة نسبية(٠.٧٦)، بينما جاء البعد الخاص بدور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة بالمعارف السياسية في الترتيب الثاني بقوة نسبية(٠.٧٢)، وأخيراً في الترتيب الثالث جاء البعد الخاص بدور الجمعيات الأهلية في تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة بقوة نسبية(٠.٦٩)، **وتم الإجابة علي هذا التساؤل من خلال نتائج التساؤلات الفرعية علي النحو الآتي:**

١-ما دور الجمعيات الأهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة بالمعارف السياسية؟

حصل دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة بالمعارف السياسية، علي مجموع الأوزان بلغ (٣٢٥٦) بقوة نسبية (٠.٧٢)، ومتوسط مرجح (٢١.٧١)، مما يوضح أهمية دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة عينة الدراسة بالمعارف السياسية، ومن أهم الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة من زيادة معارفها السياسية تمثلت في (الاستماع للآراء الأخرى والتوعية بالانتخابات البرلمانية، وتدعيم الحريات من خلال تدعيم وترسيخ القيم

السياسية الخاصة بذلك)، لذلك يجب تفعيل باقي الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لتوفير الفرصة كاملة للمرأة فتمكنها من المعارف السياسية التي بدورها تجعلها تستطيع أن يكون لها اتجاه ودور سياسي بالمجتمع، كما يجب على الدولة أن تعمل على تثقيف المرأة بالموضوعات العامة والمتغيرات السياسية والتي تمكنها من تكوين الجانب المعرفي السياسي لديها في ابسط صورة.

٢-ما دور الجمعيات الأهلية(الحقوقية) في تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة.؟

حصل دور الجمعيات الأهلية في تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة، علي مجموع الأوزان بلغ (٣١٢٢)، بقوة نسبية (٠.٦٩)، ومتوسط مرجح (٢٠٨١)، مما يشير إلى أن دور الجمعيات الأهلية في تكوين الاتجاهات السياسية للمرأة " دور متوسط"، وتبين أن هناك بعض الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة من تكوين الاتجاه السياسي للمرأة، تتحقق بشكل مرتفع ، وهي: (تمكنني من الحديث في القضايا السياسية المختلفة،(أرى أن الجمعية أساس تحولي نحو العمل السياسي)، (ساعدتني الجمعية في تغيير أرائي عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية).

كما تبين أن هناك بعض الأدوار تتحقق بشكل متوسط ،علي الرغم من أهميتها، لذلك لابد من تنشيط ادوار الجمعيات الأهلية والخاصة بتكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة، من خلال مساعدتها علي تغيير أفكارها عن دور المرأة السياسي، وتشكيل قناعتها السياسية، وتشجعيها على اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا من شأنه تكوين اتجاه سياسي فعال قائم على معرفة سياسية صحيحة، مما يعمل على تحقيق مشاركة ايجابية للمرأة في المجال السياسي داخل المجتمع المصري.

٣-ما دور الجمعيات الأهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة من المشاركة السياسية؟

بلغ مجموع الأوزان دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة من المشاركة السياسية (٣٤٢١)، بقوة نسبية (٠.٧٦)، ومتوسط مرجح (٢١.٨١)، مما يشير إلى أن دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة من المشاركة السياسية " دور مرتفع" ، وتبين أن هناك بعض الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة من المشاركة السياسية وتتحقق بشكل مرتفع، وهي:مساعدة الجمعية في عقد محاضرات سياسية، المشاركة في الأعمال التطوعية، المشاركة في اتخاذ بعض القرارات بالجمعيات الأهلية.

كما تبين أن الجمعيات الأهلية تحتاج إلي تفعيل بعض الأدوار التي تساعد علي تمكين المرأة من المشاركة السياسية من خلال توجيه المرأة لإعطاء صوتها لمن يستحقه في الانتخابات، تدريب المرأة علي المشاركة في لجان الأشراف على الانتخابات بكل صورها، مساعدة المرأة علي انضمام إلى الأحزاب التي تتفق مع توجهاتها الفكرية.

ج-النتائج المرتبطة بالإجابة علي التساؤل الثاني للدراسة الذي مؤداه: ما الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة سياسيا؟

كشفت النتائج عن بعض الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية(الحقوقية) في تمكين المرأة سياسيا، مرتبة تنازلياً علي حسب النسب المئوية لتلك الصعوبات:وتتمثل في الآتي:

- ضعف تمويل البرامج الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة بنسبة (٨٧%).
- ضعف إقبال المرأة على برامج التمكين السياسي، رفض المجتمع لفكرة العمل السياسي للمرأة " بنسبة(٧٥%).

- عدم استخدام الأساليب العلمية في إعداد البرامج الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة " بنسبة (٧١%).
- قصر برامج التمكين السياسي للمرأة على فئات محدودة بنسبة (٦٨%).
- ضعف المتابعة لبرامج التمكين السياسي للمرأة بنسبة (٦٧%).
- عدم مناسبة البرامج المعدة للتمكين السياسي لاحتياجات المرأة بنسبة (٦٥%).
- عدم وجود سياسة واضحة بالجمعيات الأهلية تتصل بالتمكين السياسي للمرأة بنسبة (٥٩%).

ثامنا: إطار تصوري مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية الحقوقية في تمكين المرأة سياسيا:

١- الأسس التي تم الاعتماد عليها في بناء الإطار التصوري:-

- تحليل الدراسات السابقة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، والتي كشفت عن انخفاض أشكال المشاركة السياسية لدى النساء، ضعف إقبال المرأة على برامج تنمية الوعي السياسي، وأهمية الاهتمام بقضية التمكين السياسي للمرأة بشكل عام وضرورة تزويدها بالمعارف السياسية، وإكسابها الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة في العمل السياسي.
- النتائج التي انتهت إليها الدراسة الحالية خاصة فيما يرتبط بدور الجمعيات الأهلية الحقوقية في تمكين المرأة بالمعارف السياسية، وتكوين الاتجاه السياسي لديها، وتأهيلها للمشاركة السياسية.
- الإطار النظري للدراسة فيما يتصل بالجمعيات الأهلية، والتمكين.

٢- أهداف الإطار التصوري:-

يسعي الإطار التصوري إلي تحقيق هدف عام،هو: تفعيل دور الجمعيات الأهلية الحقوقية في تمكين المرأة سياسياً، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية:-

- تمكين المرأة بالمعارف السياسية.
- تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة.
- تمكين المرأة من المشاركة السياسية.

٣-محتوي الإطار التصوري:

يحتوي الإطار التصوري علي مجموعة من الخطوات التي يجب علي الجمعيات الأهلية الحقوقية القيام بها لتمكين المرأة سياسياً:

أ- تمكين المرأة بالمعارف السياسية، من خلال الآتي:

- توعية المرأة بحقوقها التشريعية والسياسية .
- تثقيف المرأة بالموضوعات العامة.
- تثقيف المرأة بالمتغيرات السياسية.

ب-تكوين الاتجاه السياسي لدى المرأة، من خلال الآتي:

- تغيير أفكار المرأة عن دورها السياسي.
- تشكيل أرائها وقناعتها السياسية.
- تشجيع المرأة على اتخاذ القرارات الرشيدة،

ج-تمكين المرأة من المشاركة السياسية، من خلال الآتي:

- توجيه المرأة لإعطاء صوتها لمن يستحقه في الانتخابات.
- تدريب المرأة علي المشاركة في لجان الأشراف على الانتخابات بكل صورها.
- مساعدة المرأة علي انضمام إلى الأحزاب التي تتفق مع توجهاتها الفكرية.
- مساعدة المرأة علي تولي المواقع القيادية بالأحزاب السياسية.

٤-الاستراتيجيات التي يعتمد عليها الإطار التصوري:

هناك عدد من الاستراتيجيات، التي يمكن استخدامها لتحقيق الإطار التصوري، وهي:

أ- إستراتيجية الاتصال:

- لتدعيم الاتصال بالمؤسسات المدنية والجمعيات النسائية المهتمة بالمرأة، وقضاياها.
- تدعيم الاتصال بين الجمعيات والمرأة، وهذا من شأنه كسب ثقة المرأة في أنشطة تلك الجمعيات.

ب-إستراتيجية التدريب:

- تدريب المرأة علي كيفية اتخاذ القرارات الرشيدة.
- تدريب المرأة علي تكوين اتجاه سياسي صحيح.
- إعداد وتأهيل المرأة للمشاركة في الحياة السياسية.

ج-إستراتيجية الإقناع:

- إقناع المرأة بأهمية دورها ومشاركتها في الحياة السياسية.
- إقناع المرأة بأهمية تكوين فكر سياسي قائم علي قناعتها الشخصية.

٥-التكنيكات التي يمكن استخدامها :

- المحاضرات والندوات.
- المناقشات الجماعية والمناظرات.
- النمذجة.
- المواقف التدريبية.

٦-عوامل تحقيق الإطار التصوري لأهدافه:

- توفير الإمكانات المادية التي تساعد علي تنفيذ برامج التمكين السياسي.
- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في برامج التمكين السياسي للمرأة.
- الاستعانة في تنفيذ البرامج ببعض القيادات من أصحاب السمعة الطيبة.
- التعاون والتنسيق والشراكة مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج التمكين السياسي .
- عرض بعض التجارب الدولية؛ لتشجع المرأة علي المشاركة في الحياة السياسية.
- استخدام أساليب علمية في تقويم عائد برامج تمكين المرأة.

مراجع الدراسة

١- سيف الدين عبد الفتاح : المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاجتماعية المعاصرة، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٩٢ .

٢- فايزة صالح المحفوظ: دور المرأة في تنمية المجتمع في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية بالقاهرة، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، جامعة الأزهر،٢٠١٠م،ص١١٥.

٣- وزارة التضامن الاجتماعي، مديرية التضامن الاجتماعي بالشرقية، نشرة المعلومات، ٢٠١٤.

٤- عبد الغفار شكر: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ١٢.

٥- أحمد ثابت: الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩، ص ١١٦.

٦- طلال أبو غزالة: إدارة العمل العربي الأهلي ، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، لجنة المتابعة لمؤتمرات المنظمات العربية الأهلية، القاهرة، ٣١ أكتوبر – ٣ نوفمبر، ١٩٨٩، ص ١٦.

٧- هالة مصطفى: المرأة والتحديث فى (مجلة الديمقراطية) ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ع٦، ٢٠٠٢، ص ١١.

٨- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تطور أعداد المقيدات في جداول الانتخاب في سنوات مختلفة ،٢٠١٠م.

٩- ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان: تقرير عن التمكين السياسي للمرأة المصرية (هل الكوتا هي الحل)،٢٠٠٩،ص١.

١٠- رشاد احمد عبد اللطيف : مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ط ١ ، ٢٠٠٨م ، ص ٣٢ .

١١- منال فاروق : سياسات المنظمات الأهلية في تحكيم المرأة ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، جـ١،٢٠٠٣م.

12- Helmstetter C., David-Peterson: The Stratification of Political Consciousness, PHD, University of Oregon, 2001.
13- Fallon-Kathleen-Maria: Mobilizing Women's Political Participation within the Emerging Democracy of Ghana's PHD, the University of Ghana, 2002.

١٤- منال طلعت محمود: المنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع المحلى، بحث منشور ، المؤتمر العلمي السابع عشر، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان،جـ٤،٢٠٠٤م.

١٥- هدي توفيق سليمان: دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ع ١٦، جـ(٣)، ٢٠٠٤م.

١٦- محمد محمود سرحان : تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ع١٨، جـ١ ، ٢٠٠٥م.

١٧- عطيات أحمد إبراهيم: معوقات المشاركة السياسية للمرأة العاملة، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ،كليه الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعه القاهرة،٢٠٠١م.

١٨- محمود محمود عرفان : استخدم إستراتجية التمكين في الخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع ، بحث منشور، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، كليه الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعه القاهرة ، ٢٠٠١م.

19- Squires,J. &Jones, M., Women in parliament a comparative analysis, EOC ,Manchester, 2001.
20- Panczer,L., Women Representation &public policy in the 103 rd congress, P.H.D ,Bell &Howell information & learning co.,N.Y,2002.

٢١- كوثر قناوي : دور المخطط الاجتماعي في تدعيم المشاركة السياسية لدى المرأة في المناطق العشوائية ، بحث منشور، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ،كليه الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعه لقاهر، ٢٠٠٣م .

٢٢- ثروت الديب : دور المجتمع المدني في تفعيل حماية حقوق المرأة الريفية ، بحث منشور، مجله كليه الآداب ، جامعة المنصورة ، عدد(٣٤) ،٢٠٠٤م .

23- Susan, Gaska, Training Women to Become Civic and Political Participation, Dissertation Abstracts International, Vol. 42 , 2004.

٢٤- إبراهيم محمد أبو الحسن: الخدمة الاجتماعية وتوظيف رأس المال الاجتماعي في مواجهه عوائق التمثيل السياسي للمرأة المصرية، المؤتمر العلمي السابع عشر،كليه الخدمة الاجتماعية ، جامعه الفيوم ، ٢٠٠٦م .

٢٥- ليلى عبد الوارث عبد الوهاب: دور الحزب الوطني الديمقراطي في دعم المشاركة السياسية للقيادات النسائية من منظور طريقه تنظيم المجتمع ، المؤتمر العلمي السابع عشر ،كليه الخدمة الاجتماعية، جامعه الفيوم ، ٢٠٠٦م .

٢٦- نجلاء يوسف قنديل: التدخل المهني للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتمكين الفتاة الجامعية سياسياً، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،ج٣، ٢٠١٠م.

٢٧- عماد الدين عبد الحي شلبي: الدور التخطيطي للأخصائيين الاجتماعيين لتنمية الوعي السياسي للمرأة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٣٤)، الجزء (١٩)،٢٠١٣م.

٢٨- عبد الحليم رضا وآخرون: نظريات تنظيم المجتمع، القاهرة، عمان للخدمات العلمية،١٩٨٩،ص١٤١.

٢٩- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢، القاهرة، المطابع الأميرية، ٢٠٠٢.

30- R., Barker: The Social Work Dictionary, Washington, National Association of Social Workers Press, 1997, P108.

٣١- ١- يحيى حسن درويش،: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية،القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ١٩٩٨، ص ١١٣.

32- Ducker, P: The New Realities in Non Government and Politics ,New York, Harper Business, 1994, P10.

33- Perlmutter, F: Non-Profit Management Issues, In Encyclopedia of Social Work, 19th, volume (1), (Washington: National Association of Social Workers Press, 1995), P.1772.

٣٤- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ج٢، القاهرة، دار المعارف،ط٣ ،١٩٨٣،ص٩١٧.

٣٥- أحمد بن محمد الفيومي: معجم المصباح المنير،ج١، بيروت، المكتبية العلمية،د.ت، ص٤٣٨.

36- R., Barker, Op. Cit, P:809

37- K.L., Murrell, and M., Meredith, Empowering Employee, N.Y., McGraw-Hill, 2000, p.110.

38- Robert Adams: Social Work&, Empowerment , N.Y.,3rd Ed., N.Y., Palgrave Macmillan,2003,p809.

39- Hardina.D, Middleton.J, Montana. S. Simpson. R. :An empowering approach to managing social service organizations, N.Y, Springer publishing,2007 ,p 33

٤٠- فريدة علام إسماعيل: تقرير عن العنف ضد المرأة، القاهرة، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، ٢٠٠٨، ص٣.

٤١- رضا محمد عبد الستار:التمكين السياسي للمرأة العربية بين الفقر والتعليم، بحث منشور، المؤتمر السنوي لجامعة عين شمس، محو أمية المرأة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي،٢٠٠٧،ص٥٨٤.

٤٢- طلعت مصطفى السروجى : رأس المال الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، ط ٢٠٠٩،١م ، ص ٢٥٥ .

43- Livermore .M : Empowerment, Encyclopedia of social work, 20th Ed., Vol.2, NASW press,2008, P 124

44- Weick, A., Rapp, C , Sullivan,W. P, & Kirsthardt,W : A strengths perspective for social work practice. Social Work, 1989, 34, P 351.

45- Bransford.C.L: Reconciling Paternalism and Empowerment in Clinical Practice, An Inter subjective Perspective, NASW, Social Work Vol. 56, No. 1,2011,P36

٤٦- طلعت مصطفى السروجى : رأس المال الاجتماعي ،مرجع سبق ذكره ،ص ٢٥٨ .

٤٧- طلعت مصطفى السروجى : التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، القاهرة، الشروق للطباعة،٢٠٠٧، ص ٣٢٩ .

٤٨- طلعت مصطفى السروجي: الخدمة الاجتماعية الدولية، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٠م ، ص ١٠١ .

٤٩- المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

٥٠- ناهد عز الدين: المجتمع المدني، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ٣٧.

٥١- (*)- وزارة التضامن الاجتماعي، مديرية التضامن الاجتماعي بالشرقية، نشرة المعلومات، إحصائية بالجمعيات الحقوقية المشهرة حتي ٢٠١٥.

٥٢- منال طلعت محمود، مرجع سبق ذكره.

٥٣- كوثر قناوي، مرجع سبق ذكره.

٥٤- محمد محمود سرحان، مرجع سبق ذكره

55- Susan, Gaska, , Op. Cit.

٥٦- كوثر قناوي، مرجع سبق ذكره.

٥٧- عطيات أحمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

٥٨- إبراهيم محمد أبو الحسن، مرجع سبق ذكره.